الجهاز القومي للرقابة على التأمين

وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب

الإرشادات الخاصة بالمنهج القائم على المخاطر

2021م

مقدمة:

1/ بدأ العمل بتطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2014م

2/ تضمنت لائحة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لقطاع التامين لسنة 2018م احكاماً خاصة بتحديد وتقييم مراقبة المخاطر بشكل مباشر كما بالمواد بالارقام (5,6) وأصبح ذلك التزاما ثابتا على كل شركات التامين .

3/ تقرأ وتطبق ويعمل بهذه الارشادات في اطار مسئولية شركة التامين والالتزام بوضع منظومةمتكاملة لمكافحة غسل أألموال وتمويل الإرهاب تتسم بالكفاءة والفعالية.

1/ الهدف

تهدف هذه الارشادات إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال إعتماد الأسلوب القائم على المخاطر
- مساعدة شركات التامين على تصميم وتطبيق أنظمة وضوابط ضروريّة لتطبيق المنهج القائم على المخاطر بهدف الحد من مخاطر استغلال شركات التامين في غسل الاموال وتمويل الارهاب بشكل فعال .

ولا تتضمن هذه الارشادات استعراض جميع السيناريوهات الممكنة حيث أنها تمثل توضيحاً لافضل الممارسات المالية الممكنة ، ويجب على شركات التامين أن تضع السياسات والاجراءات والانظمة والضوابط الخاصة بها في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بحسب ما يتناسق مع طبيعة عملها ونطاقه ودرجة تعقيده.

ولا تحل الارشادات محل قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب أو سائر التشريعات ذات الصلة وتبقى شركات التامين مسئولة عن الامتثال لأحكام التشريعات التي تحكم إطارعملها

وتتضمن تلك الارشادات ما يلي:

- **معلومات عامة بشأن أطر عمل إدارة المخاطر** التي يجب على شركات التامين مراعاتها عند إعداد وتطبيق الاسلوب القائم على المخاطر بشكل يسمح بتحديد مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب والحد منها وإدارتها .

- **<u>إرشادات تُساعد شركات التامين على تطبيق الاسلوب القائم على المخاطر</u>** وتوفر توجيهات حول إعداد منهجيّة لتقييم المخاطر وتقييم مخاطر الأعمال وإجراء عمليّة تحديد المخاطر ووضع أطر لعلاقات العمل وضمان الحد المقبول من المخاطر.
- المعلومات الاساسية لمساعدة شركات التامين على تحديد **الدول عالية المخاطر والتعامل معها.**

2/ إطار عمل إدارة المخاطر

-يهدف إطار عمل إدارة المخاطر المعروض في هذه الارشادات إلى مساعدة شركات التامين على تطوير وتطبيق برنامج مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الذي تضعها وضمان إعتماد الأسلوب القائم على المخاطر لتحديد مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب والحد منها وإدارتها.

-يجب على شركات التامين أن تضع برنامجاً لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب التي يُمكن أن تواجهها في ممارسة أعمالها وذلك بالنظر إلى حجم أعمالها وطبيعتها ودرجة تعقيدها.

ويجب أن يكون لدى شركات التامين مرونة في بناء أطر العمل المتصلة بإدارة المخاطر بهدف إعداد أنظمة وضوابط مبنيّة على المخاطر (تكون مناسبة لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب) وأن تضع إستراتيجيّات الحد من تلك المخاطر وفق هيكليّة العمل والمنتجات و/أو الخدمات المقدّمة للعملاء.

-يتعين على شركات التامين أن تعد وتطور مناهج منطقيّة وشاملة وتلقائيّة من أجل معالجة كل من التوجيهات المشار إليها في هذه الارشادات كما يتعين تطبيق ما يرد في هذه الارشادات حسب مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب التي تواجهها كل شركة تامين مع الاخذ في الاعتبار المتطلبات الواردة بقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2014ولائحة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لقطاع التأمين لسنة 2018م لتطبيق المنهج القائم على المخاطر.

- وعلى شركات التامين أن تؤكد بأّن السياسات والاجراءات والانظمة والضوابط المبنيّة على المخاطر هي مناسبة لعملها (مع مراعاة حجمها وطبيعتها ودرجة تعقيدها) ومتماشية مع أفضل الممارسات الدولية. ويجب وضع منهجية منطقيّة وفعّالة مبنيّة على المخاطر ومتصلة بأعمال

الهيئة القومية للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التوقيع: ..... / ..... / .....

شركة التامين بما يساعدها على إدارة مخاطرغسل الاموال وتمويل الارهاب التي قد تتعرض لها.

-كما يجب أن تحرص شركات التامين على إجراء مراجعة دوريّة سنوية (على الاقل)لتقييم

إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بها والحرص على أن يكون هذا الاطار فعّالاً وقادر

على تحديد أولويات التطوير المستقبليّة مع تقديم الادلة للجهاز القومي للرقابة على التأمين عن معايير هذه المراجعات.

توصية مجموعة العمل المالي (فاتف) التوصية الاولى: تقييم المخاطر وتطبيق الاسلوب القائم على المخاطر

ينبغي على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب التي تواجهها، وينبغي عليها أن تتخذ الاجراءات اللازمة لذلك، بما في ذلك تعيين لجنة أو آلية مرجعية لتنسيق إجراءات تقييم المخاطر، وتوجيه الموارد، بهدف خفض المخاطرعلى نحو فعال. بناءً على هذا التقييم ينبغي على الدول تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تناسب تدابير منع غسل الاموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر قيد المعالجة. وينبغي أن يمثل هذا المنهج ركيزةً أساسيّة لتخصيص الموارد بكفاءة عبر نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتطبيق تدابير قائمة على المخاطر بالنسبة لجميع توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف). وحيثما تحدد الدول مخاطر من مستوى أعلى، ينبغي عليها أن تتأكد من أن تدابير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب التي تتبعها قادرة على حصر المخاطر بشكل كاف. وعندما ترصد الدول مخاطرأقل صعوبة، يجوز لها أن تقرر وضع تدابير مبسطة لبعض توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) وفق شروٍط معيّنة وينبغي على الدول أن تلزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد مخاطرغسل الاموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها وتقييمها واتخاذ تدابير فعّالة لخفضها.

3/ إعداد برنامج مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب

- يتعين على شركات التامين إعداد برنامج لمكافحة غسل الاموال وتمويل االإرهاب مع التركيزعلى عناصر أساسيّة مرتبطة بالقواعد والتشريعات التي تُشكل ركائز أساسيّة في بناء البرنامجوتطبيقه. ويجب على الإدارة العليا في الشركة الحرص على أن تكون السياسات والإجراءات والانظمة والضوابط مناسبة وقادرةً على الالتزام بمقتضيات المنشورات والأدرلة الاسترشادية والتشريعات.

-ويجب أن تكون التدابير التي تعتمدها الشركة في سياق برنامجها ونطاقه مناسبَين بالنظر إلى

الهيئة العامة للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التوقيع .....

الخطر الذي يمثله غسل الاموال وتمويل الإرهاب وحجم الاعمال ودرجة تعقيدها وطبيعتها.

-يجب على شركات التامين أن تحتفظ بسجلات العمل لمدّة أقلها خمس سنوات . وأن تحرص على أن يتم استرجاع جميع السجلات من دون أي تأخير **خاصة عند بناء أدلة الإدعاء ضد الانشطة الإجرامية.**

4. المراجعة والتقييم المستقل

يجب أن يتضمن برنامج شركة التامين في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب "مراجعة مستقلة وإختبار للتحقق من مدى التزام الشركة بسياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط غسل الاموال وتمويل الإرهاب."

وفي السياق الحالي لعمليّات تقييم المخاطر، يجب على شركات التامين أن تحرص على مراجعة واختبار السياسات والإجراءات والانظمة والضوابط الخاّصة بها في مجال تقييم المخاطر بما في ذلك تقييم مخاطر الاعمال ومنهجيّة تقييم المخاطر وتحديد المخاطرالتي تمثلها علاقة العمل من أجل تحديد ما إذا كانت الأخيرة متناسقة مع طبيعة الشركة ونطاقها ودرجة تعقيدها وما إذا كانت مناسبة للهدف منها.

5. إرشادات خاصة بالمنهج القائم على المخاطر

عملاً باحكام قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب لسنة2014 ولائحة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب لقطاع التامين لسنة 2018م ووفق التوصية الاولى من توصيات مجموعة العمل المالي (وسائر التوصيات ذات الصلة) والتشريعات والقواعد المرتبطة بها، يجب على شركات التامين تطبيق الاسلوب القائم على المخاطر، ويجب أن تُشرك الإدارة العليا للشركة في إدارة المخاطر التي تواجهها وأن تحرص على توفير الإمكانيات اللازمة لإعداد الانظمة المناسبة لمعالجة تلك المخاطر. خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الإضافيّة للمنتجات ذات المخاطر الاعلى.

وسيتعيّن دوماًعلى شركات التامين متابعة أنشطة العملاء إلا أن حيثيّات المتابعة سوف تتم بطريقة مرتبطة بطبيعة المخاطر التي يواجهونها وبنوع المنتجات التي يتم تقديمها.

وفيما يلي مجموعة من المصطلحات التي ترتبط بمنهجية المخاطر:

- **الخطر:** هو محصلة ثلاثة عوامل رئيسية وهي التهديد وأوجه القصور والنتائج المترتبة على ذلك ويعد تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب بمثابة عملية قائمة على منهجية تم الإتفاق عليها من قبل عدد من الاطراف المعنية بشركة التامين ، وذلك بهدف

THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التاريخ...../...../.....

تحديد وتحليل وفهم مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب حيث أن ذلك يعد بمثابة الخطوة الاولى لمعالجة تلك المخاطر وبشكل مثالي فإن تقييم المخاطر يتضمن تحديد التهديدات وأوجه القصور والنتائج المترتبة على ذلك ويُقاس حجم الخطر ومداه باحتمالية حدوث نشاط لغسل الاموال أو تمويل الإرهاب مضاعفاً بالنتائج التي يترتب عليها. وعليه، فإنّ قبول التعامل في ظل وجود أوجه قصور قد ينتج عنها مخاطر كبيرة أومواطن ضرر يُمكن أن تُعتبر "ذات خطورة عالية."

- **التهديد:** هو شخص أو مجموعة من الاشخاص أو نشاط معين يمكن أن يُشكل خطراً على الدولة أو المجتمع أو الإقتصاد. وفي سياق مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب فإن ذلك يتضمن العناصر الإجرامية أو الجماعات الإرهابية أو مساعديهم أو مصادر تمويلهم أو أنشطة تمويل ارهاب أو غسل الاموال السابقة أو الحالية أو المستقبلية ويعد التهديد المشار إليه هو أحد العناصرالمرتبطة بالمخاطر وهو نقطة البداية لتفهم مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب ؛
- **أوجه القصور:** هي الخصائص الموجودة في نظامٍ أو هيكل ما (بما في ذلك مواطن الضعف في النظام والضوابط أو التدابير) والتي تجعله عرضة للاستغلال على يد عناصرإجرامية متورطة في غسل الاموال و تمويل الإرهاب، حيث أن أوجه القصور في أي منظومة تجعلها جاذبة لعمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب.
- **النتائج** : هي بمثابة الأثر أو الضرر الذي قد يسببه غسل الاموال أو تمويل الإرهاب ويتضمن أثرالنشاط الإجرامي أو الإرهابي على شركات التامين وعلى المجتمع بشكل عام، كما أن نتائج غسل الاموال وتمويل الإرهاب قد تكون قصيرة المدى أو طويلة المدى وقد تكون مرتبطة بالمجتمع ككل أو بجاليات معينة أو ببيئة العمل أو بالمصالح الإقليمية او الدولية.

منهجية تقييم المخاطر في شركة التامين

أولاً - تقييم المخاطر

-يجب على شركة التأمين أن تتمكن من أن تُثبت بأنّها قد أخذت بعين الإعتبار احتمالية تعّرض أعمالها لمخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن يكون تقييم مخاطر الاعمال موثقاً ومدعوما بموافقة الإدارة العليا بحيث يُمكن مراجعته دوريا وبصورة منتظمة وعلى الأقل سنوياً.

-يتعين على شركة التامين أن تقيم وتوثق درجة قبولها للمخاطر الذي يحدد طبيعة ومستوى ومدى المخاطر الخاصة بغسل الاموال وتمويل الإرهاب تحديدا.

الهيئة العامة للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

-والذي تقبله شركة التأمين في إطار عملها ويعد إشراك الإدارة العليا في عملية قبول درجة المخاطر وتقييمها جزءاً لا يتجزأ من تلك العملية لما لذلك من أثر على أرباح الشركة والتزاماتها الرقابية.

1/ الهدف من تقييم المخاطر

يتمثل الهدف الاساسي من تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب في تطوير عملية إدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها الشركة في مجال غسل الاموال وتمويل الارهاب و من ثم الحد من هذه المخاطر وتحديد المخاطر المتبقية التي تواجهها.

يُمكن استخدام نتائج تقييم المخاطر لعدة أسباب منها:

- تحديد الثغرات أو الفرص لتحسين سياسات وإجراءات وعمليّات مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب؛
- اتخاذ قرارات مدروسة عند الرغبة في قبول المخاطر ووضع أنظمة مناسبة للمراقبة وتخصيص الموارد الكافية والتكنولوجيا الضروريّة لذلك؛
- مساعدة الإدارة على فهم منظومة العمل وهيكليته بالشركة وجودة الالتزام من خلال تدابير مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب ومدى تناسبها مع حجم المخاطر؛
- إعداد استراتيجيات للحد من المخاطر بما في ذلك الضوابط الداخليّة وبالتالي خفض درجة تعّرض الشركة للمخاطر المتبقية من خلال نوعية و طبيعة الخدمة المقدمة ؛
- الحرص على أن تعي الادارة العليا المخاطر الاساسيّة والثغرات في المنشور والضوابط الداخلية واتخاذ ما يلزم لمعالجة أوجه القصور؛
- مساعدة الادارة العليا على اتخاذ القرارات الإستراتيجيّة المتصلة بالمنتجات والخدمات المناسبة وتجنب المنتجات والخدمات عالية المخاطر؛
- الحرص على أن تعي الجهات الرقابية المخاطر الاساسيّة وثغرات الرقابة الخاصة بالمنشورات والضوابط الداخلية واتخاذ ما يلزم من أجل معالجة أوجه المخاطر والقصور في الشركة.
- مساعدة الإدارة في التأكد من الإستخدام الامثل للموارد وتحديد أولويّات المخاطر.

2/ دورية عمليّات تقييم المخاطر

ترتبط دورية عمليّات تقييم المخاطر بعددٍ من العوامل بما في ذلك المنهجيّة المتبعة والتحقق من

الأمين العام
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

فعاليتها ومراجعتها وخطة العمل المرتبطة بها ونتائج تقييم المخاطر السابقة. ويجب أن يُنظر إلى تقييم المخاطر على الاقل مّرةً في السنة أو بدورية أكبر في حال حدوث ما يستوجب هذه المراجعة داخليا مثل تغير نوعية العملاء وطبيعة العمل والمنتجات والخدمات أو النطاق الجغرافي او خارجيا ً مثل تطبيق نظام جديد للعقوبات أو تعديل المنشورات والقوانين.

وبغض النظر عن دورية عمليّات تقييم المخاطر، فإنه يُطلب من الشركة إعداد تقارير سنويّة مثل تقرير مسؤول الالتزام عن غسل الاموال المتصل بمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب. وبالاضافة إلى ذلك، تجري عمليّات تقييم المخاطر مع التركيز على مجالات ذات خطورة أعلى وعلى الضوابط التي جرى تطبيقها من أجل معالجة المخاطر التي تم تحديدها.

ويُمكن أن يتم دمج نتائج عمليّات التقييم هذه في التقييم الدوري اللاحق لعمليّات تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.

3/ تنظيم عمليّة تقييم المخاطر

بصرف النظر عن المنهجية المتّبعة، يجب على شركات التامين أن تحرص على أن تكون منهجيتها موثقة ومعتمدة من الإدارة العليا. ويجب أن تكون منهجيّة تقييم المخاطر واضحة لا سيّما في ما يخص العوامل الواجب اخذها في الإعتبار وهي-:

-العناصر التي تقيمها.

-المعايير التي طبقت لتحديد درجة كل منها.

-المنهجية التي وضعت لتحديد الاوزان النسبية لكل درجة مخاطر بما فيها العناصر التي قد يتم تقييم درجة مخاطرها مرة اخري وفق عوامل محددة أو لا يتم اخذها بعين الاعتبار.

-المقدرة الفنية لدي الشركة لتقييم كفاءة كل العناصر السابقة لتحديد المخاطر التي تواجهها.

ويُمكن أن يتأثرالقرار بشأن من يتحّكم في تقييم المخاطر ويُديرها بسير عمليّة تقييم المخاطر أي أنشطة الشركة ، وسيتأثر القرار بالهيكل التنظيمي للشركة ومدى التعقيد في هيكلها. وبالنسبة إلى تقييم المخاطر على مستوى المجموعة المالية، يُمكن أن يتم تجميع عدد من تقييمات المخاطر في إطار التدابير التكتيكية للمجموعات المالية كما يمكن أن تطبق التدابير الإستراتيجيّة بمجموعة محددة وأن يتم التحكم بها على مستوى المجموعة أو المنطقة. وقد تختلف التدابير المتخذة باختلاف حجم الشركة ودرجة تعقيدها على أن تكون الجهات المعنيّة باتخاذ التدابير هي المسؤولة عن إنجاز العمليّة.

الجهاز التونسي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

4/ نطاق عمليّة تقييم المخاطر

يجب أن يكون نطاق تقييم المخاطر واضح المعالم سواء كان مستقلا عن طبيعة أعمال الشركة ويتم على مستوى الالتزام أو كان متكاملاً يتضّمن مخاطر الشركة وأنظمتها بالكامل.

يجب أن تنشئ الشركة الهيكل التنظيمي المناسب لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بحيث يتضمن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومتابعة العقوبات ومكافحة الرشوة والفساد بالاضافة إلى الوقاية من الجريمة الماليّة. وتكون للادارات المعنية بالهيكل التنظيمي صلاحيّات شاملة.

وبصرف النظر عما إذا كانت الشركة تُقيّم بشكل رسميٍ جميع مخاطر الجريمة الماليّة عن طريق تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب أو عن طريق عمليّات تقييم منفصلة، يكون كل من الإدارة العليا للشركة ومسؤول الالتزام مسؤولَين عن فهم درجة المخاطر القائمة عبر الشركة . وبالمثل يجب على مسؤول الالتزام أن يفهم مدى فاعليّة ضوابط الحد من المخاطر ومواطن خللها بصرف النظر عما إذا كان مسئولاً عن إدارة هذه الضوابط أوعن حفظها.

5/ مسؤوليّة تقييم المخاطر

إن الإدارة العليا للشركة هي المسؤولة عن بيئة المخاطر. ويكون مسئول الالتزام هو المسؤول بالدرجة الاولى عن تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب. وتتضمن هذه المهام أمور مثل تطوير المنهجيّة وحفظها وتحسينها بشكل منتظم كما تتضمن حفظ السجلات الخاصة بعمليّات التقييم. هذا ويجب إشراك الادارات الاخرى في الشركة مثل إدارة تقنية المعلومات وإدارة المخاطر حسبما كان ذلك مناسبا. وأياً كانت الإدارة المكلفة بعملية تقييم المخاطر بالشركة تظل مسئولية الادارة العليا قائمة في معالجة أوجه القصور التي ظهرت خلال عملية تقييم المخاطر.

ويجب أن يوضح كل طرف الهدف من تقييم المخاطر وأن يُساهم في الحدّ منها حيثما تضع شركات التامين الاهداف السنويّة المنوطة بالموظفين المعنيين.ويجب أن تحرص شركات التامين أيضا على توفير التدريب والتوجيه المناسب للموظفين المعنيين باستكمال عمليّة تقييمً المخاطر للحرص على وضع منهجية موحدة للاسلوب القائم على المخاطر وذلك على الاقل في استخدام المصطلحات.

ويجب أن تُصادق الإدارة العليا على إطار عمل تقييم المخاطر على أن يتم استخدامه كإحدى الادوات التي يُمكن من خلالها تكوين ثقافة الالتزام ويجب على كل من الادارة العليا ومسؤول

الأمين العام
التاريخ ..... / ..... /
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

الالتزام الحرص على تخصيص الموارد الكافية لتقييم عمليّة تقييم المخاطرونتائجها.

6/ العوامل التي يجب أن تأخذها الشركة في عين الاعتبار:

يتعيّن على شركات التامين عند تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب، أن تنظر فيما يلي:

- التهديدات ومخاطر ونقاط الضعف التي حددت في التقييم الوطني للمخاطرأوالمخاطرالقطاعية التي تم تحديدها من جانب الجهاز)
- اشراك الادارة العليا في تحديد المخاطر التي تمثّلها عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب؛
- العوامل التنظيميّة التي قد تزيد من خطر التعّرض لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب؛
- طبيعة عمل الشركة ونطاق ودرجة تعقيد وتنّوع عمليّاتها (بما في ذلك الإنتشار االجغرافي وحجم العمليّات ودرجة المخاطر الناشئة عن مجالات العمل؛
- هويّة العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي؛
- النظر في احتمال وجود أي مخاطر إضافيّة ناتجة عن دول أو النطاق الجغرافي مرتبطة

بالعملاء (بما في ذلك الوسطاء أو عند الاعتماد على أطراف أخرى). (وسوف تؤثرعوامل مثل ارتفاع درجات الجريمة المنظمة ، وازدياد التعّرض للفساد وأطر العمل غير المناسبة للوقاية من غسل الاموال وتمويل الارهاب والكشف عنه في المخاطر الناتجة عن العلاقات المتصلة بهذه الدول أو النطاق الجغرافي)؛

- خصائص المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة وتقييم مواطن الضعف الناتجة عن كل خدمة ومنتج بما في ذلك قنوات تقديم الخدمة؛
- طريقة تقديم المنتجات والخدمات للعملاء. (على سبيل المثال، يُحتمل أن تكون المخاطر أكبرعندما تقوم العلاقات عن بعدٍ وليس وجها لوجه أو عندما يُمكن للعميل أن يتحكم بها عن بعد؛

7/ الاجراءات التي يجب على الشركة اتخاذها مع أوجه القصور التي تم تحديدها خلال عملية تقييم المخاطر

يُمكن أن تخلص عمليّة تقييم المخاطر إلى رصد الثغرات وأوجه القصور في بيئة الرقابة والمنشورات الداخلية وهو ما يجب أن يترتب عليه ضرورة اتخاذ قرارات وتدابير بشأن ترتيب

الجهاز الوطني للتأمين
الأمين العام
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

الاولويات وأن يتم متابعتها مركزيّاً وبالشكل المناسب. وقد ترتبط هذه التدابير بإدارات مختلفة في الشركة على أن يكون لإدارة الالتزام واجب الاشراف على إنجازها.

يُمكن أن تُحدث الاجراءات التي تم اتخاذها تاثيراً كبيراً في نتيجة تقييم الخطر المتبقي بعد استكمال تلكً الاجراءات وبالتالي يحظى بالاهتمام والدعم الاكبر من الادارة العليا ومن سائر الادارات بالشركة . ومن المستحسن أن تتم معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها قبل بدء عمليّة تقييم المخاطرالمقبلة بهدف تقييم درجة التطور في معالجة المخاطر المتبقية. ويجب بعد ذلك على الادارة العليا أن تبرر للجهاز أسباب عدم استكمال التدابير المطلوبة بعد انتهاء فترة معيّنة وفي حالة استمرارعدم معالجة أوجه القصور فإنه يتعين على الشركة أن تقوم بتصعيد الامور للمستويات الاعلى. وقد تؤثر المشكلات وأوجه القصور التي تم تحديدها خلال عملية تقييم المخاطر على عمليّة التخطيط والمتابعة والاختبار والمراجعة السنوية وفي إدارة المعلومات في الشركة. وعليه، فلابدّ من وجود عمليّة دقيقة وفعالة لضمان الجودة بحيث تتحقق مما إذا كانت التدابير المقترحة تُعالج كافة المشاكل و أوجه القصور التي تم تحديدها بما في ذلك متابعة الادارة العليا للتقدّم المحرز لمعالجة أوجه القصور.

8/ الخطوات التي تتم بعد عمليّة تقييم المخاطر

فيما يلي الخطوات العامة التالية لعمليّة تقييم المخاطر:

- تعميم النتائج على الإدارة العليا وعلى سائر الادارات المعنية والوحدات المختصة داخل الشركة.
- المقارنة بين عمليّات تقييم المخاطر الحاليّة والسابقة من أجل تحديد ما إذا كانت درجة الخطورة قد ارتفعت أو انخفضت أو بقيت على حالها.
- تحتاج الإدارة العليا أو مجلس الإدارة إلى مناقشة وتحديد ما إذا كان تقييم المخاطر هو جزء من درجة تحمل الشركة للمخاطر(ودرجة احتمالها للمخاطر) مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية.
- النظر في المخاطر المتأصلة الجديدة والحد منها؛
- معالجة أوجه القصور المبيّنة في بيئة الرقابة؛
- إجراء تقييم مستقل لمراجعة واختبار برنامج مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

(يرجى الإطلاع على الملحق 1 من أجل مراجعة مثال توضيحي عن تقييم مخاطر الاعمال) .

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
الأمين العام
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

خطوات عمليّة تقييم المخاطر:

- **الخطوة 1 : تحديد المخاطر المتأصلة**
- **الخطوة 2 :تقييم بيئة المراقبة – الحد من المخاطر وإدارتها والرقابة عليها ومتابعتها والتقييم الدوري لها.**
- **الخطوة 3 :الوصول إلى المخاطر المتبقية – خطر غسل الاموال وتمويل الارهاب النهائي لدى الشركة.**

الخطوة 1 :تحديد المخاطر المتأصلة

تمثل المخاطر المتأصلة مدى التعّرض لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وغيرها من المخاطر مثل العقوبات الدولية والرشاوى والفساد في غياب أي بيئة رقابية. ويجب العمل بوضوح على تحديد درجة المخاطر وفق العناصر التالية.

أ. العملاء

ب. المنتجات والخدمات

ج. قنوات تقديم الخدمة

د. النطاق الجغرافي

هـ . غيرها من عوامل الخطر النوعيّة التي تُحدد طبيعة العمل لدى الشركة ونطاقه ودرجة تعقيده (السمعة والرقابة والتنظيم والسلوك الإجرامي الخ.)

ويُمكن أن تكون فئات المخاطر المتأصلة في الشركة واسعة النطاق. ويمكن تقسيم فئات المخاطر هذه إلى عوامل مخاطر متأصلة تكون قائمة ومبنية على إرشاداٍت تنظيميّة أو توقعات الشركة بالاضافة إلى الانشطة المبتكرة للشركة وهي تتضمن خليطاً من المعايير الكميّة والنوعيّة.

إن من شأن عدم إدارة عوامل المخاطر بصورة مناسبة أن يؤدّي إلى استغلال الشركة في غسل الاموال أو تمويل الارهاب والذي قد يؤدي بدوره إلى تشّوه السمعة وما يترتب على ذلك من عقوبات تنظيميّة وجزاءات وبالتالي خسائر ماليّة. وبناء على الانشطة ، أو المنتجات والخدمات المتصلة بخطة العمل وقاعدة العملاء، يتم استخدام المنهج القائم على المخاطر في

والخدمات المتصلة بخطة العمل وقاعدة العملاء، يتم استخدام المنهج القائم على المخاطر في سبيل تحديد المخاطر المتأصلة. وعادةً ما يُمنح كل عامل خطر درجة ووزناً يعكسان درجة الخطر المرتبط بعامل الخطر ودرجة انتشار هذا الخطر بالمقارنة مع عوامل أخرى.

أ. العملاء

لدواعي تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب في إدارة أو وحدة أو قسم معين ، يجب أن يتم تقييم قاعدة العملاء وعلاقات العمل. كما إن تحديد نوعية العملاء والمنتجات والانشطة بالاضافة إلى عوامل أخرى مثل نطاق علاقة العمل من شأنه أن يزيد من مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب أو سواه من المخاطر أو الحدّ منها. ويُمكن الاستعانة بالعوامل التالية من أجل تحديد قواعد العملاء وتحديد المخاطر المرتبطة بهم: نوع العميل، هيكل الملكيّة، القطاع، النشاط أو المنتج، . وقد يكون بعض هذه الفئات أو كلها ذات صلة الا أن هذا يعتمد على طبيعة عمل الادارة أو وحدة العمل أو القسم المعني قيد المراجعة.

تُمنح كل فئة من فئات العملاء درجة مخاطر بحسب حجم الخطر المتصل بكل نوع. أما بالنسبة إلى الادارة أو وحدة العمل أو القسم المعني، فيجب أن يتم تحديد أو تقدير حجم العملاء الذين يندرجون ضمن فئة كل نوع من أنواع العملاء والنسبة الخاصة بكّل ادارة، أو وحدة أو قسم ويتم ذلك بحسب تصنيف المخاطر مثلاً منخفض ومتوسط ومرتفع بهدف تحديد المخاطر المتأصلة الاجمالية للعميل.

ب.المنتجات والخدمات

إن مخاطر المنتجات والخدمات تعتبر إحدى أبرز مكّونات الخطر الاخرى ، حيث تسعى الشركة إلى تحديد منتجاتها الاساسية لتحديد درجة المخاطر المتأصلة، (منخفضة، متوسطة ،مرتفعة) لكّل مكّون بالاستناد إلى الخصائص العامة و الخاصة به ودرجة مخاطر غسل الاموال وتمويل لارهاب وسائر المخاطر الأخرى. وبالنسبة إلى الإدارة أو الوحدة أو القسم المعني، يجب أن يتم تحديد أو تقدير حجم المنتجات بالشركة وتصنيفها بحسب درجة المخاطر من أجل تحديد إجمالي خطر المنتج المتأصل.

ج. قنوات تقديم الخدمة

يمكن أن تُسبب بعض قنوات أو طرق تقديم الخدمات زيادة عمليات غسل الأموال وتمويل الأرهاب وغيرها من المخاطر لكونه يؤدّي إلى زيادة الخطر على مستوى الادارة والوحدة أو القسم المعني مما يُسيء إلى هويّة العميل ونشاطاته. وعليه، يجب تقييم ما إذا كان المنهج المتبع

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

في انشاء علاقة العمل أو إدارته.وجها لوجه أو مشاركة أطراف ثالثة ومنها الوسطاء قد يزيد خطر غسل الاموالً وتمويل الارهاب المتأّصل وجدير بالذكر بأّن علاقات العمل هذه قد لا تؤدّي دوماً إلى زيادةٍ في مخاطرغسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة كأن يكون العميل معروفاً لدى الشركة مع أنّه لا يُمارس الأعمال وجها لوجه.أما العملاء غير المنتظمين أو أولئك الذين ليسوا معروفين لدى الشركة فيُرجح فيهم أن يُمثلوا درجة خطورة أعلى على مستوى غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسواه من المخاطر.

وبالنسبة إلى فئة الخطر هذه، سيكون على الادارة المعنية أو القسم المختص تحديد أو تقدير نسبة(%) من العملاء الذين يتم تصنيفهم بحسب ترتيب المخاطر سواء كانت منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة بهدف تحديد الخطر الاجمالي القائم في قنوات تقديم الخدمة.

د. النطاق الجغرافي

إن تحديد النطاق الجغرافي الذي قد يسبب درجة خطورة عالية هو من المكونات الاساسيّة لتقييم أي خطر متأصل ويجب على الادارة والوحدة أو القسم المعني فهم المخاطر المتصلة بإنشاء علاقات العمل وتقديم المنتجات والخدمات و/أو تسهيل العمليّات التي تتم في مواقع جغرافيّة محددة.

يُمكن أن يتم تحليل الخطر الخاص بالنطاق الجغرافي بناء على موقع الادارة والوحدة أو القسم

المعني ويُمكن أن يتضمن ذلك الفروع والشركات التابعة والمكاتب على المستويين الداخلي والخارجي. والهدف هو معرفة الانتشار الجغرافيّ للشركة ويتمثل الهدف بالنسبة إلى العملاء في تحديد عدد العملاء في كل دولة. وسيتعيّن على الشركة أن تُحدد ما إذا كان هذا العدد مبنيّاً على بعض من العوامل التالية أو كلها: المكان، التأسيس، الجنسيّة. وبهدف توزيع النطاق الجغرافي على درجات مختلفة من حيث ترتيب المخاطر، يُمكن استخدام نموذج الخطر الذي تتبناه الشركة في داخل الدولة أو الاستعانة بمنتج مقدم من طرف ثالث)من شركة خاصة بعد مراجعته على النحو المناسب.)

ويُمكن تحليل الخطر المتمثل في النطاق الجغرافي محددة إلى جانب بعض عوامل الخطر الاخرى في فئات خطر مختلفة مثل العملاء الذين يملكون جنسيّتين إحداهما من دولة ذات خطورة عالية. ويُمكن للعمليّات التي تتم على مستوى الادارة والوحدة أو القسم المعني مع بلد ذات خطورة عالية أن توفر دليلاً عن الخطر المتأصل من منظور النطاق الجغرافي.

وبالاضافة إلى ذلك، ينطبق خطر النطاق الجغرافي على تقييم أي خطر رشوة أو فساد. ففي بعض الدول فإن هناك مستويات مرتفعة من الرشوة والفساد وهي متصلة بقدرة الجهات في

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التوقيع: ..... / ..... /

السلطة على التلاعب بموقفها كسبا للربح المادي. وحين تقع شركة التأمين في نطاق اختصاص مماثل، يتوجب عليها النظر فيً مخاطر الفساد والرشوة على النحو المناسب.

هـ. عوامل الخطر النوعيّة

باستطاعة عوامل الخطر الاضافيّة أن تؤثر في المخاطر التشغيليّة وأن تُسهم في زيادة أو خفض احتمال ضعف ضوابط مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب. وِ تؤثّر عوامل الخطر النوعيّة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عوامل الخطر المتأصلة. على سبيل المثال، يُمكن أن يتأثر الخطر المتأصل نتيجة تغييرات جذريّة في الاستراتيجية والعوامل التشغيلية مثل استحداث منتج أو خدمة جديدَين أو عمليّة دمج واستحواذ أو افتتاح فرع جديد في موقع جديد قد يؤثّر في الخطر المتأصل.

سوف تقتضي هذه التغييرات مراجعة الضوابط الداخليّة الموجودة واستحداث ضوابط جديدة عند الضرورة. وحيث أن تفعيل هذه الضوابط قد يستغرق بعض الوقت، سيتعيّن على الادارة أو الوحدة تقييم مدى ارتفاع الخطر المتأصل أو تغيّره. أما "عوامل الخطر النوعية الاخرى" فقد تتضمن:

- مدى استقرار قاعدة العملاء
- دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات
- نسبة التغيّر في موظفي إدارة مكافحة غسل الاموال
- الاعتماد على مقدّمي الخدمات من الطرف الثالث
- استحداث منتجات و/أو خدمات بصورة مخطط لها
- عمليّات الاستحواذ الحديثة أو المخطط لها
- تدابير العقوبات أو الجزاءات ذات الصلة
- التقييم الوطني للمخاطر.
- التقييم القطاعي للمخاطر.
- نتائج التقييمات الرقابية.

الخطوة 2 : تقييم بيئة الرقابة

بعد أن يتم تحديد المخاطر المتأصلة وتقييمها، يتعيّن تقييم الضوابط الداخليّة من أجل تحديد درجة الفاعليّة في معادلة المخاطر الاجماليّة. وتتضمن الضوابط برامج وسياسات أو اجراءات وضعتها الشركة من أجل حمايتها من مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وضمان أن يتم

الجهاز العمومي للرقابة على التأمين
الأمين العام
التاريخ: ...../...../.....
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

تحديد المخاطر المحتملة بسرعة. كما تستخدم الضوابط لضمان الالتزام باللوائح والانظمة التي تحكم إطار عمل الشركة.

يجب أن تتضمن بيئة الرقابة العوامل التالية: (على سبيل المثال لا الحصر)

- ثقافة الالتزام
- مسئوليات مجلس الادارة والمحاسبة على تلك المسئوليات
- أدوار ومسؤوليّات ومهام مسؤول الالتزام ونائبه.
- إطار عمل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والسياسات والاجراءات والانظمة والضوابط.
- تقييم المخاطر ، منهجيّة تقييم المخاطر، وتحديد نموذج علاقات العمل
- إجراءات اعرف عميلك، العناية الواجبة والعناية الواجبة المشددة
- إعداد تقارير المعاملات المشبوهة وحظر التنبيه.
- إجراءات التعرف على الموظفين (KYE).
- برنامج التدريب على مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- إعداد تقارير دورية وإعداد تقارير لمجلس الادارة.
- التقارير المرفوعة للجهات الاشرافية والرقابية.
- أدلة توثيقيّة بشأن الالتزام بما في ذلك حفظ السجلات.
- المراقبة والضوابط الداخلية.
- التقييم المستقل ونظام العيّنات.

كما تم مع عوامل المخاطر المتأصلة أعلاه، يتم منح درجة لكل عنصر قيد النظر وهي عند تجميعها تعكس القّوة النسبيّة لهذه الرقابة. حيث يُمكن منح كل عنصر وزن مبني على الاهميّة التي تضعها الشركة على هذه الرقابة. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تُمنح العناية الواجبة في عمليّة تقييمّ المخاطر وزنا أكبر من عمليّة الاحتفاظ بالسجلات.

الخطوة 3 .الوصول إلى المخاطر الفعلية (تقييم الشركة النهائي وفق درجة المخاطر)

بعد الاخذ بعين الاعتبار الخطر المتأصل وفاعليّة بيئة الرقابة الداخليّة، يتم تحديد الخطر المتبقي. حيث أن الخطر المتبقي هو الخطر الذي يبقى بعد تطبيق الضوابط على الخطر المتأصل. وعملياً ، إنّها النتيجة التي تتحقق بعد حسم نتيجة خطر الضوابط الرقابية من نتيجة الخطر المتأصل.

نتيجة الخطر المتأصل – نتيجة الضوابط = الخطر المتبقي

الهيئة القومية للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التاريخ: / /

يجب بعد ذلك ربط نتيجة الخطر المتبقي ومعدّل الخطر – مرتفع ومتوسط ومنخفض وهو الترتيب الثلاثي المعياري ويمكن للشركة استخدام النموذج الخماسي لتقييم المخاطر.

ويُعتبر الخطر المتأصل مقياساً مهماً لقياس المخاطر على النحو الفاعل.

تحديد الاوزان النسبية ودرجة المخاطر:

يتعين على الشركة النظر بعين الاعتبار في العوامل المختلفة مثل أنشطة العميل والمنتجات

والخدمات وقاعدة العملاء والمنطقة الجغرافيّة، عند احتساب الخطر المتأصل. وعادةً ما يُمنح كل عامل خطر درجة تعكس مستوى الخطورة الناتجة عنه. وبعد ذلك يُمكن إعطاء كل نوع مخاطر وزناً نسبيا يعكس درجة الاهميّة في عمليّة الاحتساب الاجماليّة لسائر مجالات المخاطر .

وعلى نحو مماثل، يُمكن أن يُمنح كل من الضوابط وزناً يعكس القّوة النسبيّة له. على سبيل المثال، في حال كانت الادارة تعتمد في عملها على اطراف ثالثة، وبالتالي يقع البعض من قاعدة العملاء في اختصاصات مختلفة، يكون للتوزيع الجغرافي لقاعدة العملاء أهميّة أكبر (وبالتالي تُمنح وزناً أكبر بالمقارنة مع نوع العميل في الادارة نفسها). وعلى النحو نفسه، يكون لبعض الضوابطً والمنشورات تأثير مباشر على الحد من مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب مث ل ضوابط ومنشورات الإدارة العليا في الشركة حيث تُمنح العناية الواجبة بالعملاء وزناً أكبر من الضوابطالخاّصة بالتقييم والمراجعة المستقلة.

9/ خطوات تعامل الشركة مع العوامل المتعلقة بتقييم المخاطر

يُمكن أن تخلص عمليّة تقييم المخاطر إلى رصد الثغرات وأوجه القصور في بيئة الرقابة والمنشورات وهو ما يجب أن يترتب عليه ضرورة اتخاذ قرارات وتدابير بشأن ترتيب الاولويّة وأن يتم متابعتها مركزيّا وبالشكل المناسب. وقد ترتبط هذه التدابير بإدارات مختلفة في الشركة على أنً يكون لدارة الالتزام واجب الاشراف على إنجازها.

يُمكن أن تُحدث الاجراءات التي تم اتخاذها تأثيراً كبيرا في نتيجة الخطر المتبقي ما أن يتم استكمالً تلك الاجراءات وبالتالي يحظى بالاهتمام والدعم الاكبر من الادارة العليا ومن سائر الادارات بالشركة. ومن المستحسن أن تتم معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها قبل بدء عمليّة

تقييم المخاطر المقبلة بهدف تقييم درجة تحسّن المخاطر المتبقية. ويجب بعد ذلك على الادارة العليا أن تنظر في أسباب عدم استكمال التدابير المطلوبة بعد انتهاء فترة معيّنة.

الهيئة القومية للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

أما المواضيع التي جرت إثارتها من خلال تقييم المخاطر فقد تؤثر على عمليّة التخطيط والمتابعةّ والاختبار والمراجعة السنوية وفي إدارة المعلومات عبر الشركة. وعليه، فلابدّ من وجود عمليّة دقيقة وكافيةً لضمان الجودة بحيث تتحقق مما إذا كانت التدابير المقترحة تُعالج كافة المواضيع المثارة بما في ذلك متابعة الادارة العليا للتقدّم المحرز لمعالجة أوجه القصور

10/ الخطوات التي تتم بعد عمليّة تقييم المخاطر

فيما يلي الخطوات التالية لعمليّة تقييم المخاطر:

- تعميم النتائج على الادارة العليا وعلى سائر الادارات المعنية؛
- المقارنة بين عمليّات تقييم المخاطر الحاليّة والسابقة من أجل تحديد ما إذا كانت درجة الخطورة قد ارتفعت أو انخفضت أو بقيت على حالها؛
- تحتاج الادارة العليا أو مجلس الادارة إلى مناقشة وتحديد ما إذا كان تقييم المخاطر هو جزء من درجة إقبال الشركة على المخاطر (ودرجة احتمالها للمخاطر) مع مراعاة الاهداف الاستراتيجية؛
- النظر في المخاطر المتأصلة الجديدة والحد منها؛
- معالجة أوجه القصور المبيّنة في بيئة الرقابة؛
- إجراء تقييم مستقل لمراجعة واختبار برنامج مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

(يرجى الاطلاع على الملحق 1 من أجل مراجعة مثال توضيحي عن تقييم المخاطر)

أ. منهجيّة تقييم المخاطر

يتعين على شركات التأمين إجراء عمليّة تقييم المخاطر بالاستناد إلى منهجيّة تسمح للشركة بتحديد التغيّرات الطارئة على المخاطر بما في ذلك المخاطر الناتجة عن منتجات أو خدمات جديدة أو تكنولوجيّات جديدة أو متطورة. ويُمكن أن تعتبر الشركة أن عمليّات إعادة التقييم المتكررة مناسبة في بعض الحالات (مثلاً في شركات ناشئة) وهي أقل وتيرةً في حالات أخرى (مثلاً شركة قائمة تقدم منتجات وخدمات مستقرة)، ويجب أخذ الاحداث والمؤثرات الداخلية والخارجية بعين الاعتبار عند إعادة التقييم.

منهجيّة تقييم المخاطر

هي منهجيّة تقوم على تحديد المخاطر التي تواجهها الشركة في البيئة التي تعمل فيها. وفيما يلي نواحٍ مهّمة يتعيّن تضمينها في إعداد منهجيّة تقييم المخاطر:

الهيئة العامة للرقابة على التأمين
الأمين العام
التاريخ: ...../...../.....
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

- النظر في المخاطر التي تنطبق على الشركة ونموذج عملها والبيئة التي تعمل فيها وحفظها وتسجيلها. وهذا يسمح للشركة وإداراتها بفهم المخاطر والتدابير التي يتعيّن على الشركة اتخاذها للحد من هذه المخاطر؛
- لدواعي وضع مصفوفة المخاطر، ستُقاس مخاطر التهديدات بحسب احتمال وقوعها وتأثيرها. ويجب أخذ الجرائم الاصليّة والواردة في قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بعين الاعتبار لدى وضع منهجيّة تقييم المخاطر بالاضافة إلى الانماط المعتادة لغسل الاموال وتمويل الارهاب التي تم تحديدها من قبل المنظمات الدولية والسلطات المحلية.

ب. تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل

يهدف تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل إلى تزويد الشركة بفهمٍ واضحٍ للعلاقة بين الشركة والعميل ولمستوى العناية الواجبة الناتج عنها بالاضافة إلى درجات المتابعة والمراقبة لعلاقة العمل. (يرجى الرجوع إلى الإرشادات الخاّصة بالعناية الواجبة.)

ويجب على الشركات كحدٍّ أدنى أن تنظر في جميع عوامل المخاطر ذات الصلة (بما في ذلك العوامل الاربعة التالية) لدى تحديد درجة الخطورة الناتجة من علاقة العمل بين الشركة والعميل:

ا . مخاطر العميل

ب. مخاطر المنتج

ج. مخاطر قنوات تقديم الخدمة

د. مخاطر النطاق الجغرافي

-عادةً ما يُمنح كل عامل من عوامل المخاطر نتيجة تعكس درجة الخطورة الكامنة فيه. ويُمكن بعد ذلك إعطاء كل عامل من تلك العوامل وزناً يعكس درجة الاهميّة في احتساب الخطر الاجمالي نسبة إلى مجالات الخطر الاخرى.

-ويجب مراعاة جميع عوامل المخاطر المجتمعة والتي تعكس ملف خطورة علاقة العمل مع الشركة، ويجب أخذ درجة الخطورة هذه بعين الاعتبار عند تحديد نطاق تدابير العناية الواجبة وتدابير إجراءات العناية الواجبة المستمرة لعمليات العميل.

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

-وبالنسبة إلى بعض أنواع المنتجات والخدمات، قد يكون بالامكان تحديد المخاطر بناء على أنشطة العملاء والعمليّات المتوقعة بشكل عام. ولكن في حال التعامل مع منتجات وخدماٍت أكثر تعقيداً يجب تفصيل نموذج خاص لهذه الانشطة.

-وفي جميع الاحوال، يجب على الشركة أن تُبرهن أن المخاطر ّ التي تمثلها علاقة العمل

تتضمن ما يكفي من المعلومات لتحديد ما يلي:

- نشاط العمل المتوقّع والعمليّات الخاصة بكل علاقة عمل؛
- نشاط غير اعتيادي أو على درجة خطورة مرتفعة وعمليّات قد يتخللها غسل أموال وتمويل إرهاب.

وقد لا تتبلور الخطورة التي تمثلها علاقة العمل إلا في مرحلة لاحقة بعد إقامة العلاقة. وسيسمح الاستخدام التلقائي للمعلومات الجديدة للشركة بأن تُبرهن بأنها تقوم بصورة منتظمة بإعادة تقييم المخاطر وأن العناية الواجبة وإجراءات العناية الواجبة المستمرة والمراقبة المستمرة تعكس المخاطر الناتجة عن التعامل مع العميل.

تحديد نموذج المخاطر

يجب أن تكون عوامل المخاطر الاربعة مأخوذة في الاعتبار (العميل، المنتج، قنوات تقديم الخدمة، والنطاق الجغرافي) إلى جانب أي عناصر مخاطر أخرى حتى تتمكن الشركة من تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل.

وكما هو موضح في الملحقات الخاصة بدرجات المخاطر، قد تختار الشركة على سبيل المثال، تخصيص قيم عدديّة للمكّونات المختلفة في كل عامل. وباستخدام المعايير السابق تحديدها، تستطيع الشركة أن تقوم في وقت وجيز بتقييم المخاطر التي تمثلها علاقة عمل محددة بالنسبة إليها. .

المخاطر التي تستوجب تطبيق العناية الواجبة المشددة:

قد تعتمد الشركة قبول درجة معينة من المخاطر إلا أنها قد يقترح عليها الدخول في علاقة عمل جديدة تتخطى فيها درجة المخاطر التي تعتمدها الشركة. وفي هذه الحالة يُمكن أن يحصل أمران: إما أن ترفض الشركة التعامل مع العميل أو تقوم بتطبيق إجراءات عناية واجبة إضافية للتحقق من العميل رغبة منها في التعامل معه.

(يرجى مراجعة الملحق 3 – وضع درجات للمخاطر الناتجة عن علاقات العمل.)

الجهاز الوطني للرقابة على التأمين
الأمين العام
التاريخ...../...../.....
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

ثانيا – إرشادات حول الدول مرتفعة المخاطر

توصية فاتف رقم 19 – الدول مرتفعة المخاطر

"ينبغي أن تكون المؤسسات الماليّة مطالبةً بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على علاقات العمل والتعامل مع الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين والمؤسسات الماليّة من الدول التي تحددها مجموعة العمل المالي. وينبغي أن تكون نوعيّة تدابير العناية الواجبة المشددة المطبّقة فعالة ومتناسبة مع المخاطر.

ينبغي أن تكون الدول قادرة على اتخاذ تدابير مضادة مناسبة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي إلى ذلك. كما ينبغي أن تكون الدول قادرة على أن تتخذ تدابير مضادة بمعزل عن طلبات مجموعة العمل المالي. وينبغي أن تكون هذه التدابير المضادة فعّالة ومتناسبة مع المخاطر."

لا وجود لتعريف متفق عليه دوليا ،ً عن الدول ذات الخطورة العالية ولكن لدى إجراء تقييم الدولة يمكن مراعاة ما يلي:

- الدول التي حددتها مجموعة العمل المالي أو المنظمات الاقليمية النظيرة على أنها تعاني نقصاً استراتيجياً في منظومة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

- الدول التي يُعتقد أو يُعرف بأن لديها أنظمة غير فعّالة في مكافحة غسل الاموال/تمويل الارهاب.

- الدول غير المتعاونة دوليّاً

- الدول الخاضعة لعقوبات دوليّة وقيود

- الدول المعّرضة للفساد المدرجة ضمن مؤشر منظمة الشفافية الدوليّة للفساد أو ضمن أي لائحة أخرى ذات مصداقيّة.

- درجة خطورة الدول بحسب مؤشر بازل لمكافحة غسل الاموال

- الدول التي يُعتبر أو يُعرف بأن لديها علاقات متينة مع نشاطات إرهابيّة .

- الدول غير المستقرة سياسّياً أو التي تعاني اضطراباً سياسيّاً

- الدول التي تعتبر ملاذاً ضريبياً بالنسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

- الدول التي ترتبط بإنتاج و/أو شحن مخدرات ومؤثرات عقلية في أكثر من دولة مختلفة.

عندما تقوم الشركة بتقييم المخاطر عليها أن تنظر في خطر غسل الاموال وتمويل الارهاب من

THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

منظور الدولة التي يستقر فيها العميل وفي الدول التي تمارس فيها عملها. وفيما يخص العملاء ذوي الجنسيّات المزدوجة فيجب مراعاة جنسيّة العميل ذات الخطورة العالية (في حال انطباق ذلك.)

أن من الاهداف الرئيسية لمجموعة العمل المالي (الفاتف) هو تحديد الدول ذات النقص الاستراتيجي أو الدول التي لديها أنظمة ضعيفة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و تقع تلك الدول في مجموعتين رئيستين هما:

- دول يتطلب اتخاذ إجراءات عناية واجبة تتماشي مع درجة المخاطر التي تم تحديدها او نتيجة لاوجة القصور التي تم تحديدها.

-الدول التي تعاني من نقص إستراتيجي ومستمر ويتطلب إتخاذ إجراءات مضادة بالاضافة الي إجراءات العناية الواجبة المشددة.

تُصدر مجموعة العمل المالي (فاتف) قائمة بالدول ذات المخاطر العالية وغير المتعاونة وتُحدد الدول التي تعتمد تدابير ضعيفة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. وتُنصح المؤسسة المالية بالتحقق من الموقع الالكتروني للمجموعة بصورة منتظمة بحثاً عن معلومات بشأن الدول ذات المخاطر العالية لتعديل تقييم مخاطر الاعمال وعمليّات تحديد المخاطر نتيجة للتغييرات الطارئة على وضع الدولة.

تُشكل تقارير مجموعة العمل المالي نقطة انطلاق جيّدة لتقييم وتحديث المعطيات الخاصة بالدول. أما المصدر الافضل للمعلومات المتصلة بالاشراف والرقابة والالتزام بالمعايير الدولية من قبل دولة محددة فهو تقارير التقييم المشتركة التي تقوم بها مجموعة العمل المالي والهيئات الاقليميّة النظيرة لها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتجدر الاشارة إلى أن هناك قيود على عدد جولات التقييم التي تقوم بها تلك المنظمات الدولية كل عام كما أن نتائج التقييم الضعيف لبعض عناصر التقييم من قبل مجموعة العمل المالي لدولة ما قد لا يرقى إدراجها في قوائم الدول التي تعاني نقصاً استراتيجياً ، إلا أنها تظل مرتفعة المخاطر وبناء عليه فإنه على الرغم من أهمية قوائم مجموعة العمل المالي إلا أنها لا يجب أن تكون المعيار الأوحد لتقييم مخاطر الدول.

أما سمعة الدولة فهي عنصر مهم آخر يجب مراعاته. وتصدر المنظمات الدوليّة الأخرى تقارير دوليّة حول معدلات الجريمة والفساد في الدول.

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

عقوبات وتدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة والأسماء المدرجة على قوائم العقوبات المحلية:

تعتبر العقوبات وتدابير الحظر قيودا ماليّة وسياسيّة وتجاريّة مفروضةً على دول محددًة بهدف صون السلام والأمن الدوليين أو المحافظة عليهما. وتهدف عقوبات الأمم المتحدة وتدابير الحظر المفروضة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن.

وعادةً ما تعتبر الدول التي تُفرض عليها تدابير الحظر في ما يلي دول ذات خطورة مرتفعة بمقاييس تقييم خطورة الدولة ويجب أن يؤخذ بعين الأعتبار لدي المؤسسة المالية هذه العناصر عند تقييم مخاطر الدول.

- حظر السلاح
- حظر الإنتشار النووي
- عقوبات ماليّة وتجميد الأصول
- حظر السفر
- أي نشاطات أخرى محظورة
- قيود مفروضة على الإستيراد والتصدير والتجارة.

العقوبات الدولية الأخرى

يتم فرض عقوبات اقتصادية وتجارية من قبل بعض الدول والمنظمات الدولية الأخرى تستهدف بعض الدول أو الإرهابيين أو تجار المخدرات او المتورطين في نشر أسلحة الدمار الشامل ومن ثم يجب أن تكون المؤسسات المالية على حذر من عقوباٍت أخرى قد تُفرض على عمليّاتها ومجال عملها فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن بعض العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية تكون بمثابة عقوبات ثانوية على مؤسسات مالية تعمل في دول أخرى مرتبطة بالأطراف الخاضعة للعقوبات أو لديها علاقات عمل معها وتعد المخاطر المرتبطة بالعقوبات واحدة من الدوافع الرئيسية لتجنب المخاطر .

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التاريخ: / /

الملحق 1 – مثال عن تقييم المخاطر المرتبطة بعلاقات العمل

تستخدم الأمثلة التالية في سبيل إظهار عناصر من منهجيّة تقييم المخاطر التي يُمكن أن تُطبّقها أي شركة تأمين ولكن يجب على الشركة أن تقوم بتوثيق منهجيتها في تحديد درجات المخاطر. ويمكن الإسترشاد بالأمثلة التالية:

1/ تحديد عوامل المخاطر المتأصلة.

2/ تحديد وزن عوامل المخاطر المتأصلة بحسب المنهجيّة.

3/ تجميع البيانات وإخضاعها للمراجعة المناسبة.

4/ وضع درجات لعوامل الخطر المتأصلة بهدف:

-تحديد درجات المخاطر(مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة)

-التوصل إلى نتيجة إجماليّة لدرجة المخاطر (مرتفعة، متوسطة ومنخفضة)

5/ تحديد درجات فاعليّة الضوابط والرقابة الداخلية

6/ تحديد جميع الضوابط وترتيبها في:

- فئات الضوابط:

- تحديد حجم الفئات بالاستناد إلى أهميّة الضوابط وعددها .

- وضع درجة لفاعليّة الرقابة من خلال تجميع النتائج لتحصيل نتيجة إجماليّة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)

- فئات العوامل المتأصلة:

- تحديد وزن الضوابط بالاستناد إلى عامل الاهميّة .

- وضع خارطة بالضوابط الخاّصة بكل فئة من فئات المخاطر المتأصلة وإعطاؤها درجة إجماليّة.

- تجميع الفئات الخاصة بفاعليّة الرقابة للتوصل إلى نتيجة إجماليّة (مرتفعة، متوسطة،منخفضة)

7- تدوين وتسجيل أوجه القصور في كل من الضوابط المحددة للقيام بمعالجتها مستقبلياً (مراجعة الفقرة 10 أدناه)

8- أخذ نتيجة الخطر المتأصل الاجمالي وتطبيق فاعليّة الضوابط؛

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التوقيع .....
...../...../.....

9- تحديد الخطر المتبقي واتخاذ القرار الاداري المناسب لمعرفة ما إذا كانت الخطورة المتبقية تقع في قدرة الشركة على الاحتمال أو في إقبالها على المخاطر؛

10 - وضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور والتي تحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافيّة وتحديد الادارات المعنية وتوقيتات تدخلها.

الملحق 2 -تصنيف عوامل الخطر

عوامل الخطر	تهديد منخفض	تهديد متوسط	تهديد مرتفع
مدى توافر المنتجات والخدمات وإمكانيّة الوصول إليها وفرة المنتجات والخدمات التي يُمكن استغلالها في غسل الاموال وتمويل الارهاب	**صعبة** صعوبة الوصول و/أو كلفة أكثر من الخيارات الأخرى.	**متوسطة** متوفرة بصورة منطقيّة و/أو خيار يمكن قبوله وتحمله ماليًا.	**سهلة** متوفرة وممكنة بصورة عامة عن طريق عدد من السبل و/أو تكلفة متدنيّة نسبياً
سهولة الاستعمال تتطلب معرفة و/أو خبرة فنيّة ودعم مطلوب.	**صعبة** تستوجب مزيداً من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنيّة بالمقارنة مع سائر الخيارات.	**متوسطة** تستوجب مستويات معتدلة من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنيّة.	**سهلة** يسهل استغلالها نسبياودرجة تخطيطً؛ منخفضة، ومعرفة و/أو خبرة فنيّة ضروريّة بالمقارنة مع خيارات أخرى.
الحماية مدى وجود ضوابط مناسبة وفعّالة و/أو صعوبات أمام التطبيق.	**كبيرة** وجود تدابير وضوابط حماية مناسبة وفعالة لمكافحة غسل الاموال/تمويل الارهاب	**محدودة** تتمتع تدابير الحماية والضوابط بقدرة على الحد من القدرة الاجرامية على استغلال الخدمة.	**ضعيفة** التدابير محدودة ومعدومة وفعاليتها ليس على النحو المنشود.
الكشف مدى وجود آليّات مناسبة وفعّالة لرصد عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب والابلاغ عنها للسلطات المعنية.	**محتمل** وجود محدود لطرق غسل الأموال الواضحة والمحتملة والتي يُمكن رصدها	**محدود** يُمكن أن يكون بعض طرق غسل الاموال واضحاً ولكن عمليّات إعداد التقارير محدودة	**صعب** عمليّة الكشف صعبة وقليلة هي المؤشرات الماليّة أو سواها عن النشاطات المشبوهة.
القابلية مدى الجاذبيّة لعمليّات غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال الشركة.	**متدنيّة** تعتبر غير جذابة نسبيّاً و/أو غير آمنة.	**معتدلة** تعتبر جاذبة بصورة . معتدلة و/أو آمنة نسبيّاً	**مرتفعة** تعتبر جاذبة و/أو آمنة.

الهيئة القومية للرقابة على التأمين
الأمين العام
التاريخ ...../...../.....
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

الملحق 3 – وضع الدرجات لعوامل المخاطر

أ. وضع درجاتٍ للمخاطر التي يُمثّلها العملاء

لدى وضع درجاتٍ للمخاطر التي يُمثلها العملاء، قد ترغب الشركات في مراعاة الامثلة التالية عن سيناريوهات علاقة العمل بالعميل مما قد يؤثرفي درجة المخاطر الخاصة به. وفيما يلي مثال توضيحي إلا أنه قد تكون لدى الشركات علاقات عمل وسيناريوهات إضافيّة أو أكثر تحديداً و علي نحو مماثل، قد تعطي الشركات درجة ووزناً يكون متناسباً مع حجم المخاطر الملحوظة والتي يُمكن لعلاقةً الشركة بالعميل أن تنتج عنها. وليست الأمثلة ولا الدرجات الممنوحة شاملة أو ملزمة.

سيناريوهات العلاقة بين العميل و الشركة	النتيجة من 1 -10(أمثلة)
العميل مرتبط بعلاقة عمل ذات طبيعة وهيكل ملكية معقدة من دون أي منطق مشروع.	10
العميل وهو شخص معنوي (صندوق استئماني، شركة أو أي ترتيب قانوني اخر) لديه هيكل ملكية معقدة لا مسوغ تجاري لها مما يقيد من قدرة الشركة على تطبيق إجراءات تحديد هويّة المستفيد الحقيقي النهائي للعميل.	10
العميل في موقع يُعَّرضه للفساد.	9
العميل مرتبط بتغطيات متعددة.	7
العميل هو شخص سياسي ممثل للمخاطر.	9
من الصعوبة بمكان التحقق من مصدر الاموال والثروات.	9
لا يوجد مبرر لدى العميل لشراء وثائق تأمين معينة أو طلب العميل تغطيات بمبالغ لا تتناسب مع دخله .	10
يصعب تحديد الجهات المستفيدة لدى الشخص المعنوي و/أو التعرف عليها.	9
هناك عملية عارضة بالمقارنة مع علاقة عمل مستمّرة أو سلسلة عمليّات.	8
يقوم العميل بسداد الأقساط أو قبول التعويضات (على سبيل المثال التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية).	10
قيام العميل بطلب الحصول على تغطيات تأمينية مختلفة خلال فترات زمنية متنوعة،بما يطرح مستوى أو نوع مختلف من مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.	5
يسدد العميل الأقساط من بواسطة طرف ثالث.	8
العميل جديد لدى الشركة وليست لديه علاقة عمل قديمة وفاعلة معها.	5
العميل يمثل جمعيّة أو مؤسسة خيريّة أو ثقافيّة غير مسجلة.	10
لدى العميل جنسيتين إحداهما من الدول ذات المخاطر العالية.	10

الهيئة العامة للرقابة على التأمين
الأمين العام
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY

ملاحظة، سوف تؤثر درجة مخاطر العميل على مستوى العناية الواجبة. (ويمكن العودة إلى إرشادات العناية الواجبة للحصول على مزيدٍ من المعلومات.)

ب. وضع درجات للمخاطر التي يُمثِّلها المنتج

تكون الدرجة الخاصة بالخطورة التي يُمثلها المنتج مبنيّة على مجموعة من المنتجات المختلفة والمتنوعة وهي منتجات تُقدّمها الشركة في إطار علاقتها مع العملاء. وليست الأمثلة والدرجات الممنوحة شاملةً أو ملزمة.

وعند وضع درجات لمخاطر المنتج، قد ترغب الشركة في مراعاة الأمثلة التالية التي تُحدد خصائص المنتجات التي قد تؤثِّر في طريقة تحديد المخاطر. وفيما يلي مجرد أمثلة حيث قد تكون للشركات منتجات وسيناريوهات إضافيّة تأخذها بعين الأعتبار. وعلى نحو مماثل، قد تفرض الشركات درجات ووزناً مناسباً للخطر الذي قد ينشأ عن المنتج.

سيناريوهات وضع العلامات لمخاطر المنتج وضع العالمات 1-10(أمثلة)	
القدرة على دفع الأقساط نقداً أو استلام التعويضات نقداً	6
القدرة على التحّول من تغطية الى آخرى	5
القدرة على إصدار التغطيات بالتفويض	9
لا وجود لمبرر تأميني واضح بالنسبة إلى العميل في سعيه للحصول على التغطيات	10

ج. وضع درجات للمخاطر التي تمثلها قنوات تقديم الخدمة

سيكون وضع درجات للمخاطر التي تمثِّلها قنوات تقديم الخدمة مبنيّاً على الآليّات المستخدمة لبدء علاقة عمل مع العملاء أو إقامتها.

وعند وضع الدرجات، قد ترغب الشركات في النظر في الأمثلة التالية التي تمثل سيناريوهات لقنوات تقديم الخدمة والتي قد تؤثر في الدرجة الممنوحة للمخاطر. وفيما يلي بعض الأمثلة إلا أنه قد يكون للشركات قنوات تقديم خدمة إضافيّة وسيناريوهات تراعيها. وعلى نحو مماثل قد تفرض ، الشركات درجة ووزناً للخطر يكون مناسباً للخطر الملحوظ لأي علاقة عمل وليست الأمثلة والدرجات الممنوحة شاملة أو ملزمة

.

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام

وضع الدرجات للمخاطر التي تمثلها قنوات تقديم الخدمة	النتيجة 1-10(أمثلة)
علاقة غير مباشرة مع العميل – حيث يتم الإعتماد على الاطراف الثالثة (الوكلاء أو الوسطاء) من أجل تطبيق إجراءات العناية الواجبة	7
تسيير علاقة العمل من خلال البريد	5
تسيير علاقة العمل من خلال الإنترنت بشكل حصري	10
الحصول على التغطيات بواسطة الإنترنت .	8

د. وضع درجات للمخاطر التي تمثلها النطاق الجغرافي

يكون وضع درجات للمخاطرً التي يمثلها النطاق الجغرافي محدداً بأنواع الدول والنطاق الجغرافي التي تقوم فيها علاقة عمل مع العميل.

وعند وضع درجة للمخاطر المرتبطة بالنطاق الجغرافي ، قد ترغب الشركات في مراعاة الأمثلةّ التالية من العوامل الناتجة عن النطاق الجغرافي والتي يُمكن أن تؤثر في المخاطر. وبصورة عامة، يوفّر خطر النطاق الجغرافي (أي الدولة) بالتعاون مع عوامل مخاطر أخرى معلوماٍت كافية لدى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُمكن أن تؤدّي العوامل إلى التأكد من أن الدول والمناطق التي تمثل الخطر الأكبر مشمولة في السيناريو. وفيما يلي أمثلة إلا أنه يُمكن أن تكون للشركات مخاطر وسيناريوهات إضافيّة متصلة بالنطاق الجغرافي . ويُمكن أن تضع الشركات درجة مرتفعة ووزناً مرتفعًا يكونً مناسبا للمخاطر الملحوظة التي يُمكن للخطر القائم في الدولة أن يُمثله. وليست الأمثلة أو الدرجات الممنوحة شاملة أو ملزمة.

سيناريوهات وضع الدرجات للمخاطر التي يمثلها النطاق الجغرافي النتيجة 1 إلى 10(مثال)	
العميل مقيم أو يُقيم عملاً من خلال أو في دول أو مناطق اختصاص ذات خطورة عالية و/أو دولة أو منطقة يُعرف بأنّها تعاني من الفساد.	9
المستفيدون الحقيقيّون من التغطيات يُقيمون في دول ومناطق ذات خطورة عالية	8
العميل يقوم بسداد الأقساط أو يطلب سداد التعويضات (مثلًا التحويلات من حسابات خارجية أو الى حسابات خارجية.	6
الدول الواردة في قائمة مجموعة العمل المالي (فاتف) على أنّها لا تتمتع بأنظمة قويّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي يجب على الشركات أن تطبق إجراءات عناية خاصة عند اجراء علاقات العمل.	8
الدول أو المناطق الجغرافيّة الخاضعة للعقوبات والحظر أو المثيرة لقلق مؤسسات دوليّة مثل الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي (فاتف) أو الحكومات.	10
الدول أو المناطق الجغرافيّة التي صنّفتها مصادر موثوقة على أنّها تفتقر إلى القوانين	10

والأنظمة والتدابير المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	
الدول أو المناطق الجغرافيّة التي صنّفتها مصادر ذات مصداقية على أنّها توفّر التمويل أو الدعم لنشاطات إرهابيّة أو التي تتعامل ضمناً مع منظمات إرهابيّة محددة.	10
الدول أو المناطق الجغرافيّة التي يتم تحديدها من مصادر ذات مصداقيّة على أنّها تمثل درجة مرتفعة من الفساد أو الأنشطة الإجرامية.	9
تقديم التغطيات عبر الحدود مثل وجود مقدّم المنتج والعميل والمستفيد من العقد في دول ومناطق جغرافية مختلفة.	9

صدر تحت توقيعي في اليوم 11 من شهر فبراير لسنة 2021م

الموافق 29 من شهر جمادي الاخر لسنة 1442هـ

محمد ساتي على

المفوض بصلاحيات مجلس الإدارة

الجهاز القومي للرقابة على التأمين
THE NATIONAL INSURANCE REGULATORY AUTHORITY
الأمين العام
التوقيع: ...../...../.....